المرأة والتنمية في الإمارات

مقدمة....

لم تكن المرأة في الإمارات متخلفة قط عن دورها التنموي عبر مسيرة التنمية بالدولة ، فقد كانت شريكة حقيقية للرجل في مختلف محطات التنمية ومراحلها التي سبقت الطفرة النفطية أو في مرحلة البناء وإعادة تأهيل المجتمع ..**دورالمرأة قبل النفط** فقد كانت صانعة للأجيال في مراحل مهمة في تاريخ الإمارات حينما كان الرجل غائب في سفراته الطويلة سواء في رحلات الغوص ، أو السفر من أجل العمل أو التجارة ، حيث كان لها دوراً تنموياً كبيراً سواء في إدارة شؤون المنزل حيث تعجن وتخبز وتربي الدواجن والماشية وتحلب ، تزرع وتحصد ، تصنع الغذاء وتنسج ، إنها كتيبة متكاملة في إدارة بيتها وصناعتها للأجيال ، كما كان لها دور اقتصادي سواء في الإنتاج المنزلي ، أو النزول إلى السوق لبيع ما تنتجه في المنزل وتغذية منزلها باحتياجاته وفي كل تلك المراحل كانت تحظى باحترام الرجل والمجتمع لها خاصة عندما تقوم بدورها التربوي والتعليمي لأبنائها قبل الدفع بهم إلى المدارس .. اليوم وفي ظل قيام الدولة والتطور الذي تشهده الإمارات لم تتخلّ المرأة عن دورها التنموي بل استمرت كشريكة أساسية للرجل في العلم والعمل لاسيما وأن دستور الدولة لم يميز بينها وبين الرجل سواء في الحقوق الاجتماعية أو الاقتصادية حيث انخرطت إلى المدرسة والجامعة بحثاً عن ذاتها لتنهل من العلوم الحديثة لتصبح ركيزة أساسية في التنمية البشرية ، ثم تنخرط في ميدان العمل لتصبح منافسة للرجل في مختلف ميادين العمل ولتساهم معه في بناء حاضر الدولة ، وصياغة المستقبل بل أنها تفوقت عليه في بعض الأحيان سواء في ميدان العلم ، أو ميادين العمل ، ولم يقف طموحها عند هذا الحد بل دخلت سوق العمل الحر لتكون سيدة أعمال في ظل الدعم اللا محدود من قبل القيادة الرشيدة في الدولة ، ثم الحقوق الدستورية الاجتماعية منها والاقتصادية ثم السياسية ،وفي ضوء الثقة الكبيرة من أسرتها ودعم لا محدود من زوجها وشريك حياتها ثم في ضوء ثقة المجتمع قي قدراتها وإمكانيتها ..

هكذا هي المرأة في المجتمع التي إن كان دورها تقليدياً في بدايات مسيرة التنمية فإنه لم يكن هذا الدور متخلفاً بل كان مؤسساً للحراك الاقتصادي والاجتماعي والتنموي وداعماً لدور الرجل في مسيرة عطائه .. وفي ضوء التراكم العلمي والثقافي لدى المرأة وفي ظل تنمية قدراتها الذاتية وثقة القيادة السياسية فيها فإنه من الطبيعي أن تتبوأ مكانة أكبر بتقلدها مناصب قيادية في أجهزتنا التنفيذية المحلية منها والاتحادية كطبيبة ومهندسة ومعلمة ومناصب قيادية إدارية منها وفنية في القطاع الخاص ومنه القطاع المصرفي والمالي بالدولة ومناصب علمية كأستاذه جامعية ومدرسة تربي الأجيال وتصنع المستقبل ، إن تبدل أدوارها تلك أنما فرضتها طبيعة التحولات والمتغيرات التي شاهدتها الإمارة والدولة في مراحلها المختلفة لتؤكد المرأة أنها بما تمتلكه من وعي وإدراك وحس وطني وطاقة إبداعية قادرة لأن تكون شريكة فاعلة وحقيقية في مسيرة البناء والتنمية وأهلاً للمسؤولية على مر الزمان !!

وهكذا هي المرأة التي كانت وليدة بيئتها حيث رسمت مفردات كل بيئة مصير المرأة وثقافتها والعادات والسلوك التي يجب التقيد بها والتي تميزها عن سلوكيات وعادات المرأة في البيئات الأخرى ، وكذلك الأدوار التي مارستها سواء في مرحلة طفولتها ، ومرورا بشبابها ووصولاً إلي شيخوختها فهي الفتاه ، والزوجة ، وألام والجدة، وفي كل مرحلة تقوم بواجبات محددة وأدوار مختلفة حيث تختلف أدوارها في مختلف مراحل عمرها وفقا للبيئة التي نشأت فيها والقيم التي كانت تحكمها قبل حدوث النقلة السريعة في مجتمع النفط و حصول الفتاه على حق التعليم ، ثم انخراطها في بيئات العمل حتى أصبح من الصعب التمييز من أي بيئة تنحدر ، والي أي بيئة تنتمي ..!!

اختلاف ادوار المرأة باختلاف البيئة:

لعبت المرأة الإماراتية عبر التاريخ دوراً اجتماعياً حيوياً، في مختلف نواحي الحياة بالرغم من قسوة الظروف الاقتصادية والاجتماعية. بسبب أن الرجل كان يترك البيت لفترة طويلة، ليعمل في البحر لمدة تزيد على أربعة أشهر، أو للعمل في مناطق بعيدة عن الأسرة لشهر طويلة وتتولى هي توفير الرعاية التامة للعائلة. ولقد عملت دائماً على توفير الطعام عن طريق زراعة المزروعات المختلفة في تربة صحراوية شحيحة، وأهم الأدوار التي كانت تمارسها المرأة قبل قيام الاتحاد اتخاذ القرارات الخاصة في المنزل واستقبال الضيوف. ثم تربية الأطفال ورعايتهم. والقيام بأعمال إنتاجية كطحن الغلات والغزل والحياكة. فيما هناك من تقوم بتعليم البنات القرآن الكريم. والبعض الآخر يقوم بتربية الماشية وجلب الماء من الآبار كما كانت المرأة تعمل في فلاحة الأرض وسقي الزرع. وصناعة الحصير والسلال والسجاد والخيام والصناديق.

إن الأدوار الاجتماعية التي لعبتها المرأة سابقا هو دليل علي تحمل المرأة المسؤولية وعلى دور المرأة الأساسي في الأسرة كما كانت المرأة تقوم بالأعمال نيابةً عن الرجل في غيابة.

رحلة الكفاح التي عاشتها المرأة الإماراتية قديمًا شهد لها التاريخ نظرا للدور البارز الذي كانت تقوم به، وقدرتها على صناعة الأجيال التي شاركت فيما بعد في بناء **المجتمع الإماراتي** الحديث.

ولقد وجدت من يقدرها لذلك حظيت النساء باحترام كبير من قبل المجتمع، امتثالا لتعاليم الدين الإسلامي الحنيف، لما كن يقدمنه من فضائل جمّة، فهنّ لسن ربات بيوت أو زوجات فقط، وإنما الركن الأساس في إدارة المنزل.
بعد قيام الإمارات استطاعت المرأة أن تتعلم وتشارك في بناء الوطن جنبا إلى جنب مع الرجل متسلحة بالعلم والإرادة،فدخلت معترك الحياة ،وتعلمت وتخرجت من الجامعات لتشارك في جميع نواحي الحياة ..

إن قيام **الاتحاد** عزز هذه المكانة وأبرزها، ووضع لها أطرًا قانونية وتشريعية تحقق للمرأة مكانتها، وتؤكد على دورها المحوري في المجتمع. هذه الأطر لازمة التنفيذ فهي **دستور دولة**، وأقوال رئيس محب لشعبه، حريص على تحقيق الرفاهية لرجاله ونسائه على حد سواء. ولأن **دولة الإمارات** العربية المتحدة دولة **إسلامية** عربية خليجية؛ فدستورها نابع من دينها وعروبتها وانتمائها لمحيطها

الخليجي... ولأن الإسلام أعزَّ المرأة وأعطاها حقوقها وساواها بالرجل في الكثير من المجالات ؛ فكذلك جاء الدستور منصفًا للمرأة معليًا من قدرها.

ولقد تعزز دور المرأة الإماراتية في الربع الأخير من القرن الماضي، واكتسب أبعاداً جديدة مع تطور دولة الإمارات، إذ حظيت المرأة الإماراتية بكل التشجيع والتأييد من قبل صاحب السمو رئيس الدولة، وإخوانه أصحاب السمو أعضاء المجلس الأعلى حكام الإمارات.

المرأة والدور الاقتصادي فيما قبل عصر النفط

لعبت المرأة الإماراتية دوراً مهماً وحيوياً في المجتمع الاقتصادي في الفترة التي سبقت الطفرة النفطية وقيام الدولة في الثاني من ديسمبر عام 1971 م لاسيما في ظل غياب الزوج أو رب الأسرة لشهور طويلة في رحلة الغوص ، ثم سفره الطويل بقصد التجارة أو العمل في عدد من مدن ومناطق الخليج فبالإضافة إلي مسؤولياتها الأسرية من خلال تربية الأبناء ورعايتهم وتوفير لهم الطعام فإنها تقوم بصناعات وحرف تغطي جزءاً مهماً من احتياجات المجتمع سواء كانت المرأة في المجتمع البدوي أو المجتمع البحري ، أو المجتمع الجبلي ، أو المجتمع الريفي الزراعي ، فهي تزرع وتحصد في المجتمع الريفي الزراعي ، وهي ترعي وتربي الدجاج والدواجن والماشية في المجتمع الصحراوي البدوي ، وهي تصنع الألبان وترعي الأغنام وتزرع القمح وتحصده في المجتمع الجبلي لدي سكان الجبال من الشحوح والحبوس ، ثم تحيك الملابس وتحلب البقر وتربي الدواجن وتخبز وتطحن في المجتمع البحري الساحلي ، إنها شريك حقيق في العملية الإنتاجية وفي توفير احتياجات المجتمع وتغطية التزامات الأسرة ، وفوق هذا فهي صانعة للأجيال من الطاقات المواطنة والقيادات السياسية والاقتصادية والاجتماعية حينما قدمت هذه الأجيال ودفعت بها للمجتمع مع قيام الدولة ليصبحوا قاطرة التنمية عناصر التقدم والازدهار في دولة الاتحاد .

لم تمنع عادات المجتمع وتقاليده المرأة من ممارسة دورها في المساهمة الاقتصادية بما في ذلك نزولها إلي السوق لتعرض منتجاتها وحصاد جهدها لتبيع في السوق ومنها سوق (الحريم) المعروف في خمسينيات القرن الماضي حيث شكلت المرأة حضوراً قوياً في البيع والشراء .. وعندما تأتي ساعة الظهيرة فإنها تشتري احتياجات منزلها لتعود إلى منزلها لتقوم بدورها كزوجة وأم قبل إن تتحول إلي ميدان الإنتاج في الحقل أو إنتاج سلع وصناعات تقليدية.

المرأة الجبلية والدور الاقتصادي:

إضافة إلي الدور المهم إلي تقوم به المرأة في أسرتها ومجتمعها الجبلي فإنها تساهم بدورها في تنمية مدخرا أسرتها ومساعدة زوجها وأفراد عائلتها فكل ما تقوم بإنتاجه في (مصنعها) منزلها تقوم بعرض جزء منه لبيعه في السوق المدينة برأس الخيمة ، حيث تنزل في الصباح الباكر ومع الساعات الأولي من الصباح حاملة على رأسها سلة من السعف (خفير) تحتوي على الألبان والأجبان ، والدبس والعسل والبيض والخبز ومختلف ما يمكن إنتاجه في منزلها (مصنعها) تتخذ موقعها في سوق الحريم تبيع ما لديها وقبل الظهيرة تكون قد اشترت بما حصلت علية من إيرادات

الأرز والسكر والطحين والزيت لتعود إلي منزلها حاملة ما اشترته لتقطع المسافات الطويلة ماشية على رجليها بين السيوح والوعوب والجبال لتصل إلي منزلها لتبدأ بتحضير الطعام لأفراد أسرتها .

تعمل بصمت وقناعة ودون كلل أو ملل ، إنما برضي وسعادة خاصة وإنها تحظي باحترام الزوج لها وتقدير أفراد أسرتها والمجتمع .. أنها مسيرة من العطاء ، والإنتاج حتى في خياطة ملابسها وملابس زوجها وأبناءها فهي تعتمد على نفسها في حياكة ملابس أسرتها ، بكل صبر وحب وسعادة.

وبعد أن أصبحت المرأة شريكة فاعلة في التنمية وصانعة للقرار أو شريكة في صناعته وبعد أن تقلدت أرفع المناصب الفنية والعلمية والإدارية فإنه من الظلم لها وللمجتمع والتنمية أن يطول الحديث ويقتصر عند حصولها على حق التعليم والمعرفة وحق العمل حيث أن تلك الحقوق أصبحت حقوقاً أساسية تجاوزتها المرأة ولم تعد تميزها في هذه المرحلة ، ويجب أن نتجاوز عند تناولنا لدور المرأة بأنها حصلت على تلك الحقوق الأساسية التي أصبحت أساسية كالطعام والشراب ، ولا يجب أن يقف حديثنا عند تناولنا لدور المرأة عند مؤشرات رقمية كعدد الدارسات وعدد الخريجات وعدد الموظفات أو نسبتهن ، وإنما يجب تناول دور المرأة الإبداعي والابتكاري والعلمي والعملي لنؤكد حقيقة ما وصلت إليه المرأة الإماراتية ، ولنؤكد على المؤشرات النوعية والدور الاستثنائي للمرأة الإماراتية في تميزها وقدرتها على الإدارة والقيادة، ثم الابتكار والإبداع العلمي باعتبار إن ذلك يعنى مؤشرات حقيقية للتنمية البشرية في دولة الإمارات العربية المتحدة ما يؤكد بالفعل على تفوق المرأة الإماراتية التي أصبحت حاضرة في مختلف الساحات والميادين التي تميزت فيها وتفوقت فيها على نساء عربيات وعلى رجال إماراتيين في الدولة في بعض الأحيان، فقد انخرطت في ميادين مختلفة وتفوقت، ثم انخرطت في ميدان الإبداع الأدبي ككاتبة للقصص، ومؤلفة للنصوص المسرحية وصانعة للإبداع الشعري، كما أصبحت رسامة تشكيلية لتتفوق ولتبدع ولتصول في هذا الميدان وتكون لها كلمتها وتحظى باحترام المجتمع لها وتلك الميادين لم تكن حاضرة فيها كما هو الحال الآن .

وعبر مراحل مختلفة لتطور الدولة كانت المرأة حاضرة دوماً وشريكة أساسية في تأسيس وتكوين مؤسسات المجتمع المدني كالجمعيات المهنية والأهلية، كنادي الفتيات، والجمعية النسائية والمؤسسات الابداعية والفنية وفي المسرح والمؤسسات الثقافية لترسم مستقبل أكثر ازدهاراً وتنمية للإمارة وأكثر طموحاً وآمالاً لأبناء هذه الدولة.

إن المرأة الإماراتية وعبر تاريخها كانت رقماً مهماً وحاضرة دوماً في التنمية ولم تكن قط عنصراً مهشما كما يحلو للبعض أن يرسمها ، ومن هنا فإننا مطالبون اليوم ككتاب ومؤسسات أن نغّير من الصورة النمطية التي ينظر من خلالها العالم للمرأة الخليجية عامة والإماراتية خاصة وأهمية أن تعمل مؤسساتنا العلمية والإعلامية والاجتماعية والثقافية على تقديم المرأة بصورتها الحقيقية

وبدورها المحوري وعبر مراحل مختلفة من عمر دولتنا لنميط اللثام عن حقيقة هذا الدور ، وأن نؤكد على أن ما وصلت إليه المرأة الإماراتية اليوم أنما هو أمر طبيعي في ظل تراكم السنين وعطاءها السخي !!

اهتمام الدولة بالمرأة

حظيت قضية المرأة باهتمام كبير في دولة الإمارات العربية المتحدة، وهو ما يعبر عن قدر كبير من الاستمرارية، والتواصل في هذا التوجه منذ أكثر من عقد من الزمان، فقد حققت المرأة كثيرًا من المكاسب والإنجازات في مختلف مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية. ويؤكد الخطاب السياسي للقيادة السياسية في الإمارات أولوية قضية المرأة ودعمه لها، كما تم تطوير العديد من الأطر المؤسسية الرسمية التي تركز جهودها في مجال تفعيل حضور المرأة. وقد برز خلال ازدياد وتيرة التعاون بين الأطر النسائية في الإمارات، وعدد كبير من المنظمات العربية والدولية بصورة تعكس رغبة القيادات النسائية في الإمارات في الاستفادة من الخبرات النسائية العالمية، وعرض تجربتهن في مجال النهوض بالمرأة، كما تعكس رغبة الجهات الدولية في التعرف على تجربة المرأة الإماراتية.

أولا: دستور الدولة وحقوق المرأة

لم تقم دولة الإمارات العربية المتحدة في الثاني من ديسمبر عام 1971م لتكون دولة الرجال دون النساء ولم يصدر دستور الدولة لينص على حقوق دستورية للرجال دون حقوق للمرأة ولم تصب الخدمات ومنها الصحة والتعليم لخدمة الرجل دون النساء ولم تأت القوانين والتشريعات ولا سيما الاقتصادية منها والاجتماعية لتنصف الرجل على حساب المرأة أو تميز بينهما في الحقوق والواجبات بسبب الجنس وإنما جاءت هذه الدولة لتحقق كافة الحقوق الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للرجل و المرأة على السواء دون تمييز أو تفريق فكلا الطرفان سواسية أمام القانون وكلاء الطرفان شريكان في صناعة الدولة وبناء مستقبلها . ولما حصلت المرأة حقوق المواطنة وخاصة حقوقها الاجتماعية التي أرساها دستور الدولة وبدعم من القيادة السياسية في الدولة ومنها حق التعليم فأنها من الطبيعي أن تحصل على حقوقها الاقتصادية لاسيما في ظل التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها الدولة واستعداد المرأة لان تصبح شريكاً مؤهلاً وقادراً على المساهمة في إحداث التنمية الاقتصادية والتنمية الشاملة بشكل عام ، وفي ضوء حاجة الدولة إلي العنصر المواطن للمساهمة في بناء مفاصل الدولة العصرية هكذا أصبحت الرغبة مشتركة بين المرأة والدولة حيث حاجة المرأة المتعلمة للعمل وتحسين دخلها الفردي والرغبة في تحسين الظروف المعيشية والاجتماعية لأفراد أسرتها ورغبتها بالتعبير عن انتمائها لوطنها والشعور بحضورها المؤثر في المجتمع بأنها نصف المجتمع والشريك الفاعل في صنع مستقبل وطنها وبناء ذاتها من ناحية ومن طرف أخر حاجة الدولة إلي زيادة القوي العاملة المواطنة للمساهمة في التنمية الشاملة وترجمة رؤية القيادة السياسية في الدولة خاصة و أن المرأة أصبحت اليوم مؤهلة للقيام بواجباتها الوطنية وقادرة على تحمل متطلبات العمل في مختلف ميادين العمل واستيعاب واجبات الوطن ومسؤوليات العمل من هنا وخلال عقود أربعة وأكثر استطاعت المرأة الإماراتية تنمية ذاتها

وتفهم حقيقة المتغيرات التي تحدث في المجتمع وحققت مكاسب مهمة بخطوات واثقة وحضور مؤثر في المجتمع الإماراتي عامة والمجتمع الاقتصادي خاصة ، فعلاوة على الحقوق السياسية التي حظيت بها في ضوء ثقة القيادة الرشيدة في قدرتها لتصبح وزيرة ووكيلة وزارة وسفيرة ، وعضو في المجلس الوطني وامتلكت حق الترشيح والتصويت في عضوية المجلس الوطني أسوة بالرجل لتصنع مستقبل وطنها ، فإنها إضافة إلي ذلك أصبحت تعتلي مناصب حساسة في المجتمع كطبيبة ومهندسة ومديرة في المصارف التجارية ، وسيدة أعمال وضابطة شرطة ، وانخرطت بالعمل العسكري لتساهم بدورها للذود عن حمى وطنها وترابه لتحقق المرأة بذلك ما حققته المرأة في العالم ولتتسق الحقوق التي حصلت عليها مع المنظور العالمي للمرأة ، ومع الحقوق الإنسانية التي أقرتها الأمم المتحدة والقوانين الدولية الأخرى فقد نص دستور الدولة ولاسيما المادة (25) من الباب الثالث على أن جميع الأفراد لدي القانون سواء ، ولا تمييز بين مواطني الاتحاد بسبب الأصل أو الموطن أو العقيدة الدينية ، أو المركز الاجتماعي ، من ناحية أخري فان المادة (14) من الدستور قد نصت صراحة على المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة فهذه المادة قد نصت على : "المساواة والعدالة الاجتماعية ، وتوفير الأمن والطمأنينة وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين *من دعامات المجتمع والتعاضد والتراحم صلة وثقى بينهم.* "وهكذا كفل دستور الدولة الحقوق الأساسية المرأة ومساواتها مع حقوق الرجل بما في ذلك تمتعها بالكثير من الحريات الاجتماعية ، وحق العمل ، والتعليم وتبوء المناصب السياسية والقيادية في المجتمع لتصبح المرأة وزيرة ووكيله وسفيرة ومديرة وقاضية وعضو في المجلس الوطني والمجالس الاستشارية على مستوي إمارات الدولة .أما المادة (17) فقد نصت على أن **التعليم** عامل أساسي لتقدم المجتمع وهو إلزامي في مرحلته الابتدائية، ومجاني في كل مراحله داخل الاتحاد، ويضع القانون الخطط اللازمة لنشر التعليم وتعميمه بدرجاته المختلفة ، والقضاء على الأمية.

لقد جاء الباب الثاني من دستور الدولة ليمنح المرأة ويكفل لها **حق التعليم** لاسيما وان " التعليم عامل أساسي لتقدم المجتمع، وهو إلزامي في مرحلة التعليم الأساسي، ومجاني في كل مراحله داخل الاتحاد ويضع القانون الخطط اللازمة لنشر التعليم وتعميمه بدرجاته المختلفة والقضاء على الأمية ."

أما **حق المرأة في العمل واختيارها للوظيفة** التي تتناسب مع رغباتها وتخصصها وإمكانياتها فقد كفله دستور الدولة بموجب المادة (20) من الباب الثاني والتي نصت على :" يقدر المجتمع العمل كركن أساسي من أركان تقدمه ويعمل على توفيره للمواطنين وتأهيلهم له ، ويهيئ الأوضاع الملائمة لذلك بما يضعه من تشريعات تصون حقوق العمال ومصالح أرباب العمل على ضوء التشريعات العالمية المتطورة " كما جاءت المادة (35) من الباب الثالث من دستور الدولة لتنص على أن "باب الوظائف العامة مفتوحة لجميع المواطنين على أساس **المساواة بينهم في الأوضاع** ، ووفقا الأحكام القانون والوظائف العامة خدمة وطنية تناط بالقائمين بها ، وتستهدف الموظف العام في أداء واجبات وظيفته المصلحة العامة وحدها " .

هذه المواد الدستورية العظيمة في مفرداتها تؤكد أن المرأة تتمتع بكافة الحقوق التي يتمتع بها الرجل، فالمساواة الاجتماعية هي ركيزة من ركائز المجتمع الإماراتي، وكذلك الحق في التعليم ، وفي توفير فرص العمل للجنسين.

ولقد نص دستور دولة الإمارات على أن **المرأة تتمتع بكامل الحقوق التي يتمتع بها الرجل**، كما اشتمل على بنود تؤكد مبدأ المساواة الاجتماعية، وأن للمرأة الحق الكامل في التعليم والعمل والوظائف مثلها مثل الرجل، كما تبنى الدستور كل ما نص عليه الإسلام في ما يخص حقوق المرأة ومسألة توريثها وتمليكها، وهو ما كان معمولاً به أصلاً قبل قيام الاتحاد، وجاء الدستور ليؤكده.

وفيما يتعلق **بحقوق المرأة ذات الخصوصية** والتي تعكس طبيعتها وأنوثتها فان دستور الدولة قد نص على هذه الحقوق لتكون متسقة مع تعاليم الإسلام والحقوق التي تنص عليها الإسلام المرأة بما في ذلك حقوق التوريث والتملك..

أما وبعد أن أصبحت المرأة في الإمارات **شريكه مع الرجل في سوق العمل** فقد جاء دستور الدولة ليؤكد على حقوقها في العمل وعدم تهديد وظيفتها بسبب جنسها فقد حظر هذا الدستور على أصحاب العمل في دولة الإمارات تهديد المرأة بالفصل من وظيفتها بسبب حملها ، أو فترة وضعها ، أو رعاية أطفالها ، فقد أعطي الدستور للمرأة حق الحصول على راتب كامل خلال الشهرين الأوليين من إجازة الوضع ، ثم نصف الراتب في الشهرين الآخرين ، كما كفل القانون للمرأة حق الحصول على ساعة مدفوعة الأجر كل يوم لمدة ثمانية عشرة شهرا لإرضاع مولودها .

لقد تم **إقرار التشريعات التي تكفل حقوق المرأة الدستورية**، وفي مقدمتها حق العمل والضمان الاجتماعي والتملك وإدارة الأعمال والأموال، والتمتع بكافة خدمات التعليم بجميع مراحله والرعاية الصحية والاجتماعية، والمساواة في الحصول على الأجر المتساوي في العمل مع الرجل، إضافة إلى امتيازات إجازة الوضع، ورعاية الأطفال التي تضمنها قانون الخدمة المدنية، وتم إنشاء المجلس الأعلى للأمومة والطفولة؛ للارتقاء بمستويات الرعاية والعناية بشؤون الأمومة والطفولة.
وانضمت دولة الإمارات العربية المتحدة إلى جميع **الاتفاقيات الدولية التي تعنى بقضايا المرأة**، وحماية حقوقها، من بينها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في عام 2004م، واتفاقية حول الطفل في عام 1997م، والاتفاقية الخاصة بساعات العمل في الصناعة في عام 1982م، والاتفاقية الدولية المتعلقة بالعمل الجبري أو الإلزامي في عام 1982م، والاتفاقية الدولية بشأن تفتيش العمل في الصناعة والتجارة في عام 1982م، والاتفاقية الدولية بشأن عمل النساء ليلاً في عام 1982م، والاتفاقية الدولية بشأن مساواة العمال والعاملات في الأجر في عام 1996م، والاتفاقية الدولية المعنية بإلغاء العمل الجبري في عام 1996م، والاتفاقية الدولية المعنية بالحد الأدنى لسن الاستخدام في عام 1996م.
كما انضمت إلى **المؤسسات الإقليمية والدولية** التي تعمل للنهوض بالمرأة، ومن بينها: الاتحاد النسائي الدولي، ومنظمة الأسرة الدولية، ومنظمة الأسرة العربية، ومنظمة المرأة العربية، ومنظمة التأهيل الدولية.

ثانيا: القائد والمؤسس والدعم اللا محدود للمرأة

لم تكن مواد الدستور هي وحدها التي مهدت الأرض أمام ابنة الإمارات؛ فقد كانت كلمات المغفور له- بإذن الله- **الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان** لعمل المرأة وتشجيعه لها حافزًا للمرأة الإماراتية على المضي قدمًا في طريق العلم والعمل وبناء المجتمع، ولكن هذا التشجيع كان مشروطًا بالتزامها بمبادئ إسلامها،

" إنني أوافق على عمل المرأة في أي مكان تجد فيه احترامها ووقارها، وكل موقع عمل تجده مناسبًا لها، عليها ألاّ تتوانى عن العمل به. وكما قلت فإنني أؤيد ما يؤيده الإسلام وأعارض ما يعارضه الإسلام. "

ما كان للقائد والمؤسس المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان طيب الله ثراه ليتربع في قلوب الناس وأفئدتهم ، ويسكن عقولهم إلا لأنه امتلك حكمة القيادة وروح المبادرة وفلسفة السعادة لشعبه ، والرؤية الثاقبة لبناء مستقبل وطن مازال وسوف يبقي كل جزء أو ركن فيه يحمل بصمة القائد .. فيما الأجيال الحالية منها والتالية تدين لزايد بكل ما وصلت إليه من سعادة وحبور ومجد وفخر واعتزاز .

لقد كانت المرأة لدى ذلك القائد الاستثنائي أمرا مهماً الأمر الذي جعله يقدم لها الكثير ، فهي الأم والبنت والأخت ، وهي الزوجة والراعية والشريك الفاعل في تنمية الشعوب والأمم ، لذا حظيت المرأة الإماراتية بكل التشجيع والتأييد من قبل المغفور له وكانت دوما حاضرة في ذهنه ، ومنذ الساعات الأولي من قيام الدولة ، تحدث عن المرأة باعتبارها شريك الرجل في البناء وحلقة رئيسة في مسيرة بناء الدولة العصرية حيث قال ومنذ لحظة إعلان الاتحاد في الثاني من ديسمبر 1971م :**" لا شئ يسعدني أكثر من رؤية المرأة الإماراتية تأخذ دورها في المجتمع ، وتحقق المكان اللائق بها .. يجب إلا يقف شي في وجه مسيرة تقدمها، للنساء الحق مثل الرجال إن يتبوأن المراكز بما يتناسب مع قدراتهن ومؤهلاتهن ..."** .

ومن أقواله أيضًا: " إنني أشجع عمل المرأة في المواقع التي تتناسب مع طبيعتها، وبما يحفظ لها احترامها، وكرامتها، كأم وصانعة أجيال. ولا بد أن تمثل المرأة بلادها في المؤتمرات النسائية بالخارج؛ لتعبر عن نهضة البلاد، وتكون صورة مشرقة لنا ولمجتمعنا، ولديننا الذي أعطاها كافة الحقوق.

من أقوال الشيخ زايد رحمه الله: **"لقد واكبت بنفسي مراحل التطور الذي شهدتها المرأة في بلادنا. كما إنني على استعداد لتقديم المزيد من الدعم للحركة النسائية في أنحاء الإمارات للنهوض بأدوارها إيمانا مني بأهمية المكاسب التي سوف تحققها المرأة على ارض هذا الوطن،فانا أتطلع وبكل ثقة إن تقوم المرأة الإماراتية بدورها في النهوض بالمجتمع ،وان تكرس جهودها في بناء الوطن والمواطن في إطار تعاليم ديننا الحنيف والمحافظة على تقاليدنا والاعتزاز بتراثنا الأصيل.."**
ومما قاله – المغفور له بإذن الله- **الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان: " إن ما حققته المرأة في**

دولة الإمارات العربية المتحدة في فترة وجيزة، يجعلني سعيدًا ومطمئنًا بأن ما غرسناه بالأمس بدأ اليوم يؤتي ثماره، ونحمد الله أن دور المرأة في المجتمع بدأ يبرز ويتحقق لما فيه خير أجيالنا الحالية والقادمة. "

ومن آمال الأب الحاني لابنته الإماراتية: " أملي في اليوم الذي أرى فيه الطبيبة والمهندسة والدبلوماسية بين فتيات الإمارات ... كما إنني أتطلع إلى اليوم الذي أرى فيه فتاتنا وهي تقوم بواجبها وتلعب الدور الذي لعبته الفتيات العربيات في الدول الشقيقة " ، وكأنما شقت هذه الكلمات طريقها إلى عنان السماء فكانت الاستجابة من الله العلي القدير؛ فتحقق الأمل ونالت ابنة الإمارات مكانتها اللائقة.

وهكذا سار على هذا النهج خلفه الصالح صاحب السمو **الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان** رئيس الدولة حيث قال " **ما أتيح للمرأة من فرص ليس منه أو تفضلاً حكومياً ، بل هي طبيعة الأشياء ، فالإماراتية قبل إن تكون وزيرة ونائبة ، كانت ومازالت أما وربة أسرة ، امرأة عاملة ، مستثمرة ، طبيبة ، شاعرة ،أديبة وفاعلة اجتماعية ، لقد تجاوزنا في دولة الإمارات التمييز بين المرأة والرجل ، فالمعيار هو الكفاءة والقدرة والتميز ، ونحن فخورون بما أنجزنا**

حقوق المرأة في الإمارات

على صعيد آخر في مجال تعزيز **حقوق المرأة** وترجمتها على ارض الواقع، تعمل دولة الإمارات على **تحديث الإستراتيجية الوطنية لتقدم المرأة للأعوام 2013-2017م**، وتمثل الإستراتيجية خريطة الطريق من أجل تمكين المرأة في ثمانية قطاعات رئيسية، هي:التعليم والصحة والاقتصاد والتشريع والبيئة والمجال الاجتماعي والإعلام والمشاركة السياسية واتخاذ القرار، وتأخذ الإستراتيجية بعين الاعتبار المؤشرات والمعايير التي تضمنتها الاتفاقيات التي صادقت عليها الدولة، مثل مكافحة أشكال التمييز ضد المرأة "السيداو" ونتائج مؤتمر بكين والأهداف الإنمائية للألفية.

- فيما يتعلق بتحقيق **المساواة بين الجنسين**، أولت دولة الإمارات الاهتمام بتمكين المرأة، وكفلت مكانتها اللائقة في المجتمع، مؤكدة في تشريعاتها مبدأ المساواة في الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية بينها والرجل، وحملت الفترة من عام 2008م إلى 2013 م تغييرات إيجابية كبيرة لصالح المرأة، حيث تشير الإحصائيات إلى ارتفاع نسبة تمثيل المرأة في التشكيل الوزاري الأخير في فبراير 2008م من مقعدين إلى أربعة مقاعد، ما يعد من أعلى النسب على مستوى المنطقة، وتبلغ مشاركة المرأة في التعليم العالي 95 في المائة للطالبات، و80 في المائة للطلاب، وذلك من خريجي الثانوية العامة، وتشكل النساء 70 في المائة من مجموع خريجي الجامعات في الدولة، ويعتبر ذلك من أعلى النسب عالمياً، بالإضافة إلى دخولها سلك القضاء والنيابة والشرطة، وكذلك السلك الدبلوماسي والقنصلي.

- فيما يتعلق **بتمكين المرأة**، فقد أصدر مجلس الوزراء في ديسمبر 2012م قراره بشأن إلزامية مشاركة المرأة الإماراتية في عضوية مجالس إدارات الهيئات والشركات والمؤسسات الاتحادية، وذلك بغرض تعزيز مشاركتها في هذه القطاعات، حيث تشغل المرأة نسبة 66 في المائة من وظائف القطاع الحكومي، من بينها 30 في المائة من الوظائف القيادية العليا المرتبطة باتخاذ القرار. كما تشير الإحصائيات الرسمية إلى أن مجلس سيدات الأعمال بالدولة يضم نحو 12 ألف سيدة يدرن 11 ألف مشروع استثماري، تصل حجم الاستثمارات فيها إلى نحو 5, 12 مليار درهم.
- يمثل **انتخاب دولة الإمارات لعضوية المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين** وتمكين المرأة لفترة مدتها ثلاث سنوات تبدأ اعتباراً من مطلع عام 2013م إلى 2015م، خير دليل على ثقة المجتمع الدولي بالإنجازات التي حققتها الإمارات في هذا المجال.
- ولا يخفى على أحد تبني صاحب السمو **الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم** لقضية المرأة، وهو يعرف باحترامه البالغ لمجتمع نساء الإمارات وبدعمه المتواصل لهن. ولقد وجّه سموه إلى استحداث مشروع جديد لتعزيز مشاركة المرأة في الدوائر الحكومية، عرف بمشروع "انطلاق".
- وتعزيزاً لما قام به مؤسس دولة الإمارات الحديثة؛ المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، في 1 نوفمبر من العام 2004م بإصداره مرسوماً اتحادياً بتعيين لبنى القاسمي وزيرة للاقتصاد والتجارة كأول امرأة إماراتية تشغل منصباً وزارياً، تم تسريع العملية السياسية بعد تولي صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم رئاسة الحكومة الاتحادية عبر انتخاب أمل الكبيسي كأول عضو نسوي في المجلس الوطني الاتحادي العام 2006م، ليكمل شيوخ الإمارات هذا التوجه بتعيينهم ثماني نساء أعضاء في الهيئة البرلمانية من بين حصة إماراتهم من النواب العشرين المعينين، ليصبح المجلس الوطني الاتحادي الحالي يضم تسع نساء من بين أربعين عضواً.

وتعتبر المرأةُ الإماراتيةُ أولَ برلمانيةٍ في الخليج حيث بلغ معدلُ النساءِ في المجلس الوطني الاتحادي 23% تقريبا، وهناك حاليا تسع نائبات وأربع وزيرات وسفيرتان وقاضية ومأذونة شرعية. وتربعت المرأة الإماراتية أيضا في عالم المال والأعمال بحجم استثمارات تصل إلى نحو 12 مليارا ونصف المليار درهم. زالت تواجه العديد من التحديات

- وتصديقاً لثقة صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، بأهمية دور المرأة في العملية التنموية، أمر سموه بتعيين مريم الرومي وزيرة للشؤون الاجتماعية في فبراير 2006 م، ليتبعها في 17 فبراير 2008 م بتعيين ريم الهاشمي والدكتورة ميثاء سالم الهاشمي وزيرتي دولة، ليرتفع بذلك عدد الوزيرات في الحكومة الاتحادية إلى أربع من أصل 22 وزيراً.
- لقد انعكس كل هذا على رفد واقع العمل بنسبة متنامية من النساء، حيث تضاعف عدد الموظفات أربع مرات في الفترة ما بين عامي 1980م و1990م، بما نسبته 5.03% و16.03% على التوالي، ليبلغ العام 2010 م حوالي 100 ألف مواطنة عاملة في المجالات كافة.

الشيخة فاطمة والدور الفاعل في دعم المرأة الاماراتية

- . لم تألُ حرم المغفور له الشيخ زايد؛ سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك، جهداً لتعزيز رؤية سموه لمجتمع حديث، تتمتع فيه المرأة بكل حقوقها ضمن إطار عربي إسلامي أصيل، إذ قامت سموها بتأسيس أول جمعية نسائية في ابوظبي، وهي جمعية المرأة الظبيانية، وذلك في الثامن من فبراير من عام 1973م.
- ولقد اتبعت ذلك، بخطوة أخرى في عام 1975م، عندما قامت بتوحيد كل الجمعيات النسائية في دولة الإمارات تحت مظلة جمعية واحدة سميت اتحاد المرأة الإماراتية، سعياً وراء ترسيخ دور المرأة وإكساب نشاطاتها زخماً وفعالية. وباشر اتحاد المرأة الإماراتية العمل على تثقيف المرأة وتوعيتها، عبر خطة شاملة لمحو الأمية، إذ بعد أن كانت الأمية بين النساء منتشرة بنسبة 85% عند قيام الاتحاد، انخفضت إلى 7.6% العام 2005م، كما كانت نسبة التعليم متساوية بين الذكور والإناث في المرحلتين الابتدائية والمتوسطة، إلا أنها ارتفعت لمصلحة الإناث في المرحلة الثانوية إلى 56.3%، وفي التعليم الجامعي إلى 70.8%. وبعد أن قطع الاتحاد شوطاً كبيراً في هذا المجال، بدأ يركز على مفهوم التنمية الاجتماعية ككل، وعلى حماية حقوق المرأة في مواقع العمل، وتوفير فرص العمل اللائقة بها.
- تقول سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك قرينة - المغفور له بإذن الله - الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان:

" لقد عاش كل إنسان على هذه الأرض تجربة الماضي القريب، حين شاركت المرأة في الكفاح تحت أقصى الظروف، ولا بد لها أن تشارك في ثمار الحاضر والمستقبل. "

تأسيس الجمعيات والأندية النسائية وبروز مراكز التنمية الاجتماعية:من مظاهر تطور الدور الاجتماعي للمرة في دولة الإمارات تأسيس الجمعيات والأندية النسائية وبروز مراكز التنمية الاجتماعية مثل-نادي فتيات الشارقة،جمعية أم المؤمنين في عجمان. التنمية الاجتماعية في الفجيرة وغيرها الكثير.

تعلمت المرأة وتخرجت من الجامعات لتشارك في جميع نواحي الحياة طبيبة في مستشفى أو معلمة في مدرسة أو مدير في إحدى الوزارات أو المؤسسات العامة أو الخاصة او محاسبة او مذيعه وغيرها من المجالات. في وقتنا الحالي مازالت المرأة تسهم في تنفيذ البرامج التنموية عن طريق شغلها لكثير من الوظائف،خدمية كانت أم إنتاجية ،بل أن هناك عددا من المهام والوظائف ذات الطابع التنموي لا يقدر على القيام بها سوى المرأة مثل الأعمال الإدارية والتنظيمية والصحية والتعليمية.
والأسباب التي أدت إلى ارتفاع نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل في الإمارات تكمن في حصولهن على الشهادة العلمية. وارتفاع الرواتب. وتشجيع الحكومة للمرأة على العمل والمساهمة في دخل الأسرة.

المشاركة السياسية

في إطار سعي **دولة الإمارات** الجاد إلى تحسين مشاركة مواطنيها في صنع القرار، والترسيخ التدريجي للممارسة الديمقراطية، شهد **المجلس الوطني الاتحادي** تطورًا نوعيًا بإجراء الانتخابات الثانية في 24 سبتمبر 2011 م التي مكنت من انتخاب 20 عضوًا يمثلون نصف أعضاء المجلس من بينهم امرأة...

ولم تكن سياسة المشاركة هذه لتؤتي أكلها لولا اهتمام الدولة بتحسين أوضاع **المرأة** وتأهيلها لتكون امرأة فاعلة ومنتجة، وهو ما سمح لها باحتلال مكانة مرموقة في المجتمع الإماراتي، حيث باتت تشارك في السلطات السيادية الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية وارتفع تمثيلها في مجلس الوزراء في العام 2008 م من مقعدين إلى أربع مقاعد، وتم تعيين ثلاث سفيرات معتمدات للدولة في الخارج، كما تشكل النساء نسبة 70% من مجموع خريجي الجامعات في الدولة، وتشغل النساء ثلثي الوظائف الحكومية.

تمكين المرأة

تتقدم المجتمعات الإنسانية إذا استثمرت طاقات كل فرد فيها؛ ورعاية **المرأة** وتمكينها أحد أبرز المعايير التي تدل على تقدم المجتمع وتطوره. وقد شهد العالم **لدولة الإمارات** العربية المتحدة بالتقدم والتطور؛ فمن خلال الإحصائيات احتلت الإمارات مكانة متميزة في تمكين المرأة؛ فهي: تمثل ثلثي العاملين في القطاع الحكومي ....

وتشغل الآن مناصب عليا في جميع قطاعات المجتمع...القضاء، والسلك الدبلوماسي، والشرطة، والجيش، والأعمال والتمويل. وعلى الصعيد السياسي تتمثل المرأة بأربعة مقاعد في مجلس الوزراء. وفي العام 2011 تم انتخاب إحدى النساء، وتم تعيين (6) منهن في **المجلس الوطني الاتحادي** (البرلمان الإماراتي).

وتحتل إنجازات الإمارات في تمكين المرأة المرتبة الثامنة والثلاثين من بين 187 دولة في مؤشر التنمية المتعلق بالجنس التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2011 م.

التمكين السياسي للمرأة

شاركت المرأة الإماراتية في انتخابات المجلس الوطني، وكانت المشاركة النسائية عبر الهيئة الانتخابية بارزة؛ حيث بلغت أكثر من 20%. ونجحت د. أمل القبيسي كأول امرأة إماراتية خليجية تدخل البرلمان عبر الانتخابات، فيما تم تعيين ثماني سيدات، وبهذا يضم المجلس الوطني الاتحادي الحالي 9 نساء من بين 40 عضوًا. وبذلك تبلغ مشاركة المرأة في البرلمان أكثر من 22 بالمئة، وهي من أعلى المعدلات العالمية، ولتحتل بذلك الإمارات العربية المتحدة المرتبة الثانية في المنطقة. وكان لمؤسسة التنمية الأسرية دور كبير في استضافة عضوات الهيئة الانتخابية والمرشحات في مراكزها، وذلك لفتح المجال أمامهن للالتقاء بالعضوات والنائبات والأعضاء من

الرجال، والاستفادة من هذه اللقاءات، مما كان له الأثر الكبير في توصيل الرسالة إلى المجتمع بأن المرأة قادرة على توصيل هموم المرأة والأسرة والمجتمع وقضاياهم إلى قبة البرلمان.
لقد شاركت المرأة الإماراتية في دولة الإمارات العربية المتحدة في السلطات السيادية الثلاث: التنفيذية، والتشريعية، والقضائية، وذلك بتمثيلها بمقعدين في مجلس الوزراء هما وزارتا الاقتصاد، والشؤون الاجتماعية، وبتسع عضوات في المجلس الوطني الاتحادي من بين أعضائه الأربعين، وبوكيلتين للنيابة العامة في دائرة القضاء بـ"أبوظبي" في أول تمثيل للمرأة في القضاء.
ويقوم الاتحاد النسائي العام بدور فاعل في تأهيل دور المرأة وتفعيله سياسيًا من خلال مجموعة من المشاريع والدورات والأنشطة المختلفة، فقد أطلق الاتحاد مشروع تعزيز أداء البرلمانيات، الذي يشتمل على مجموعة من الدورات التدريبية، وورش العمل، والندوات، والحوارات العلمية التي تهدف إلى صقل مهارات القيادات النسائية في دولة الإمارات العربية المتحدة كخطوة نحو إعدادهن لدخول معترك العمل السياسي.
ومن المبادرات التي اتخذها الاتحاد النسائي أيضًا تنظيم حلقات نقاش تستهدف بناء قدرات المرشحات للانتخابات، وذلك من خلال نقل تجارب لبرلمانيات خليجيات؛ بهدف إطلاع المرشحات لانتخابات المجلس الوطني الاتحادي على تجارب مثيلاتها في دول مجلس التعاون الخليجي في المشاركة السياسية.
وفي إطار مشروع تعزيز دور البرلمانيات العربيات، تم إقامة حفل تخريج مائتي خريجة إماراتية ممن التحقن بمشروع تعزيز دور البرلمانيات العربيات، الذي نظمه الاتحاد النسائي العام، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة "اليونيفيم"، وأقيم في الاتحاد النسائي العام في 13 يونيو 2007م. ويأتي مشروع البرلمانيات العربيات ضمن إطار استراتيجية، وخطة عمل اليونيفيم للفترة ما بين 2004 - 2007م، ليركز على أفضل الممارسات والدروس المستفادة الحالية والمستقبلية، التي سيتم تعلمها بالعمل مع البرلمانيات العربيات، وذلك بهدف تنمية إمكانات البرلمانيات العربيات، ليكن قادرات على إحداث التغيير من خلال مشاركتهن في العمليات السياسية.
وقد عقد المؤتمر الإقليمي الثاني للنساء البرلمانيات والنساء في مراكز صنع القرار بدول مجلس التعاون الخليجي في نهاية أكتوبر 2007م. وذلك من أجل الوصول إلى أفضل التوصيات التي تدعم مسيرة تمكين المرأة في دول مجلس التعاون وتقديم آليات واضحة للبناء عليها في تفعيل ما خرج به المؤتمر من توصيات ونتائج.
وتم الاتفاق على إعلان "أبوظبي" بشأن إنشاء جمعية النساء البرلمانيات. ويعد المؤتمر فرصة كبيرة للمرأة؛ لكونه يمثل منتدى للنساء البرلمانيات والنساء في مراكز صنع القرار بدول مجلس التعاون الخليجي للاجتماع، ومناقشة المسائل المتعلقة بمهارات العمل البرلماني والسياسي، وذلك من أجل تقوية معارف المرأة بالعملية السياسية، ومناقشة التحديات التي تواجه المرأة الخليجية في العملية السياسية، والوسائل اللازمة لمواجهتها وتبادل الخبرات.
وفى إطار تنمية المرأة للقيام بأدوار قيادية، عقدت جامعة زايد مؤتمر "الأدوار القيادية للمرأة في القرن الـ 21" بمشاركة نخبة من القيادات النسائية البارزة، وأكثر من 2000 طالبة من 60 دولة من مختلف أنحاء العالم، وذلك تحت شعار "تعلم الريادة"، وهو ما يتيح الفرصة للطالبات للتعلم من خبرات عدد من قيادات العمل النسائي في العالم، من خلال ورش العمل وحلقات النقاش المفتوح حول عدد من المحاور، ومنها دور المرأة ومساهمتها في تطوير مجالات التعليم والبحث العلمي، بوصفها شريكًا فاعلاً في التنمية المجتمعية.
كما استضافت مؤسسة دبي للمرأة جولي إلين أكوستا - نائبة الرئيس لشؤون تطوير القيادات في شركة بوينج - وذلك ضمن ندوة خاصة شاركت فيها أكثر من ستين امرأة من قياديات العمل النسوي في الإمارات العربية المتحدة. وجاء ذلك استجابة لدعوة وجهتها مؤسسة دبي للمرأة

وبرنامج محمد بن راشد لإعداد القادة، في إطار مساعيهما لفتح المزيد من القنوات لصالح المرأة الإماراتية القيادية؛ للاستفادة من الخبرات النسائية المميزة في الحياة العملية وريادة الأعمال، وتزويد النساء بأكبر قدر ممكن من الندوات التدريبية والتثقيفية.
وقد تم عقد مؤتمر "رؤية دبي" في كلية طالبات دبي في إبريل 2007م؛ من أجل زيادة الوعي الدولي للطالبات، وإكسابهن المهارات القيادية، وتأهيلهن لممارسة دورهن القيادي في المستقبل.
وشملت فعاليات المؤتمر مشاركة الطالبات كممثلات دبلوماسيات في نقاشات الأمم المتحدة (نماذج المحاكاة)، وتأدية فعالية محكمة الشريعة، ومناقشة قضايا القيادة، واختبار انتخابات المجلس والانتخابات المحلية.

كما تضمنت الفعاليات نقاشات الهيئة حول قضايا مثل: تعزيز السلام العالمي، والقيادة النسوية في منطقة الشرق الأوسط، إضافةً إلى الزيارات الميدانية لمناطق تراثية مختلفة في الإمارات، والمساهمة في زيادة وعي المشاركات بالثقافة البيئية المحلية للدولة.

التمكين الاقتصـــادي للمرأة الإماراتية ودور الاتحاد النسائي فيه:

في إطار الإستراتيجية الوطنية لتقدم المرأة الإماراتية في مجال تفعيل مشاركة المرأة اقتصاديًا، يقوم الاتحاد النسائي العام بتنظيم منتديات وورش عمل ودورات تدريبية؛ يستهدف منها تحقيق مكاسب اقتصادية للمرأة، كما يسعى الاتحاد إلى مساعدة النساء في إيجاد فرص عمل لهن في سوق العمل.
ولذلك تم إنشاء مكتب توظيف الخريجات المواطنات؛ بهدف تمكين الحاصلات على الشهادات الجامعية من المشاركة في العملية التنموية الشاملة للدولة، ومساعدتهن في إيجاد فرص عمل مناسبة لهن، إلى جانب تنظيم بعض الدورات التدريبية للمتقدمات بطلباتهن للتوظيف، وذلك بهدف صقل مهاراتهن بما يتناسب مع احتياجات سوق العمل. كما يعمل الاتحاد النسائي العام على تقديم الدعم اللازم للمرأة المنتجة، من خلال مشروع الأسر المنتجة، الذي يهدف إلى تشجيعها على العمل والإنتاج من المنزل، وذلك من خلال تنظيم مجموعة من المعارض التسويقية في المراكز التجارية، أو المشاركة في المعارض المختلفة التي تقام في الدولة.
وقد أصبحت المرأة تشغل بصورة فاعلة نحو 59 بالمائة من حجم قوة العمل في الدولة، من بينها 30 بالمائة في الوظائف القيادية العليا المرتبطة باتخاذ القرار، ونحو 60 بالمائة في الوظائف الفنية التي تشمل الطب والتدريس والصيدلة والتمريض، إلى جانب انخراطها في صفوف القوات النظامية بالقوات المسلحة والشرطة والجمارك.
وفي إطار تمكين المرأة في المجال التكنولوجي، يعد برنامج المرأة والتكنولوجيا أحد أهم المشاريع التي أطلقها الاتحاد النسائي العام، وذلك من خلال مركز المعلومات للتدريب التقني؛ إذ يهدف البرنامج إلى تمكين المرأة من المشاركة الفعالة في تنمية المجتمع، وذلك من خلال عقد دورات في تكنولوجيا المعلومات، وتوفير أنشطة للتنمية المهنية للمرأة؛ حيث يوفر البرنامج - الذي يقام بالتعاون مع معهد التعليم الدولي - مناهج متقدمة، وفرص تدريبية في مجال التخطيط للأعمال والمهارات الشخصية وتكنولوجيا المعلومات. وفي هذا الإطار، تم توقيع مذكرة تفاهم مع معهد التعليم الدولي ومع المؤسسات، يتم بمقتضاها توفير منهج ميكروسوفت "طموح بلا حدود" لتدريب المدربين.

تجاوز دور المرأة الإماراتية للعمل الحكومي إلى مجتمع الأعمال حيث وجود **مجالس أعمال سيدات** تنضوي تحت لواء غرف الصناعة والتجارة في الإمارات مثل مجلس سيدات الأعمال في أبوظبي الذي يضم أكثر من 12 ألف عضوًا".

وفي إطار تشجيع سيدات الأعمال، يقوم اتحاد الغرف التجارة والصناعة بتذليل المعوقات أمام سيدات الأعمال، من خلال دعمه إنشاء مجلس سيدات الأعمال؛ لتكون ممثلاته من عضوات غرف التجارة والصناعة في إمارات الدولة، وإعطائه الثقل المطلوب محليًا ودوليًا، وجعله كيانًا مستقلاً يعمل في ظل الإطار العام لاتحاد الغرف، ويستند إلى قانونه ولائحته التنفيذية. ويلاحظ أن إنشاء مجلس لسيدات الأعمال في الدولة برعاية وإشراف اتحاد الغرف الذي وضع خدماته وتسهيلاته وإداراته المختلفة تحت تصرف هذا المجلس - أدى إلى اختصار الوقت والجهد، وساعد بشكل كبير على اجتياز الكثير من المصاعب التي تطلبها التأسيس، ناهيك عن تسخير أقسام الدراسات والبحوث، ومركز المعلومات والإدارتين القانونية والاقتصادية، ومكتبة الاتحاد، ومشورة باحثي وموظفي الاتحاد لخدمة المجلس ومساعدتهم. ويضم مجلس سيدات الأعمال في عضويته نحو 10 آلاف و 700 سيدة يستثمرن في السوق أكثر من 12 مليار درهم. وقد قام مجلس سيدات أعمال "أبوظبي" بعقد برنامج تجارة الأسهم، حيث بلغ عدد المشاركات فيه 26 مشاركة..

نجيب عبدالله الشامسي

المستشار الاقتصادي بغرفة تجارة وصناعة ابوظبي